«التأمينات» باعت أسهما في «بيتك» بـ 15,8 مليون دينار

أظهرت افصاحات البورصة أمس، تغيرا لافتا في ملكيات كبار الملاك، حيث باعت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حصة تقدر ب 0,5٪ من أسهم بيت التمويل الكويتي «بيتك» بقيمة 15,8 مليون دينار. وبذلك تراجعت حصة «التأمينات» في «بيتك» من 6,7٪ إلى 6,2٪ ملكية غير مباشرة. وأظهرت الافصاحات أيضا شراء شركة الصفاة للاستثمار ومجموعتها شركة الصفاة القابضة (الشركة العصرية للطباعة والنشر وشركة دار الصفاة للتجارة العامة) لـ 1,1٪، وتقدر الصفقة بقيمة 375 ألف دينار، وبذلك ارتفعت حصة الصفاة 7,6٪ من 6,5٪.

الأسهم الصغيرة تسيطر على التداولات وتراجع كبير للقياديات

85 ديناراً.. ترفع المؤشر السعري 2٪

أحمد موسى

ارتفع مؤشر البورصة الكويتية السعري بنحو كبير خلال تعاملات الأمس رغم تراجع كبير للمؤشرات الوزني والكويت 15، ليسجل السعري ارتفاع بلغت نسبته 2٪ رابحا قرابة 140 نقطة ليقفل عند مستوي 7020 نقطة وسط سيولة بلغت 25,88 مليون دينار الأقل في 5 جلسات. وجاء ارتفاع مؤشر السوق الكبير رغم تراجع المؤشر الوزني بنسبة 0,6٪ خاسرا 2,5 نقطة ليغلق عند مستوى 423 نقطة وهبوط مؤشر كويت 15 الذي يقيس أداء الشركات الأعلى من حيث القيمة السوقية بنحو كبير بلغ 1,08٪ إلى 956,6 نقطة خاسرا 10 نقاط.

وتداول خلال جلسة أمس 335 مليون سهم، من خلال 6,4 آلاف صفقة على أسهم 141 شركة ارتفع منها 44 وتراجع 53 واستقر 44 شركة آخرين.

سجل سهم الوطنية للصناعات الاستهلاكية ارتفاعا بنسبة 70٪ من خلال تداول 1000 سهم وبقيمة 85 دينارا، وكان آخر إغلاق للسهم في الثامن من فبراير عند 50 فلسا ويأتي ارتفاعه بتلك النسبة نتيجة طلب بالحد الاقصى على السهم لـ 7 مرات، ما أدى الى تحقيق ذلك الارتفاع، حيث لم تتم المقارنة على آخر سعر إغلاق وإنما بحسب آخر طلب لم يتم عليه التنفيذ، تلاه اياس للتعليم الأكاديمي بارتفاع بلغ 23,8٪ من خلال تداول 1000 سهم وبقيمة 415 دينارا. ويأتي ارتفاع السهم بتلك النسبة الكبيرة لنفس السبب الذي أدى لارتفاع سهم استهلاكية بتلك النسبة.

وقد أدت تلك الاختلالات في نظام التداول الى تلك الارتفاعات القياسية وهو ما انعكس على المؤشر السعري ليرتفع مخالفا لحقيقة التداولات التي تمت.

وجاء على رأس الخاسرين سهم المعامل بتراجع 6,25٪ إلى 150 فلسا تلاه سهم أموال بتراجع 6٪ من خلال تداولات نشطة بلغت 6,5 ملايين سهم.

وسيطرت الأسهم الصغيرة على التداولات، فيم سجلت الأسهم القيادية تراجعات كبيرة حيث هبط «وطني» بنسبة 3,95٪ إلى 730 فلسا من خلال تداول 3,7 ملايين سهم وبقيمة 2,8 مليون دينار، وتراجع «زين» 1,08٪ إلى 460 فلسا. ووصلت القيمة السوقية لبورصة الكويت إلى 29,7 مليار دينار بارتفاع 11٪ مقابل مستوياتها العام الماضي.

يذكر ان الرئيس التنفيذي لشركة البورصة خالد الخالد، أعلن أن هناك قواعد جديدة للتداول ستطبق في البورصة تقضي بتغيير نظام الوحدات السعرية المعمول بها في البورصة الآن، ليصبح التداول بالفلوس.

وأكد أنه سيتم التداول بارتفاع الأسهم بنسبة 20٪، صعودا وهبوطا اعتبارا من منتصف العام الحالي.

وأشار الخالد إلى أنه سيتم توقيف الأسهم بنسب معينة والقضاء على الإقفال الوهمي، وقال «نظام التداول الجديد سيسهل عمل صانع السوق، كما سيتم تقسيم البورصة الى 3 أسواق هي الأولي والرئيسي والمزاد».

الصعود وسط قيم متداولة الأقل في 5 جلسات

خسائر مؤشر الكويت 15 تتخطى النقطة المئوية والوزني يتراجع 0,6٪

29,7 مليار دينار القيمة السوقية للأسهم الكويتية

«المركزي» يصدر سندات بـ 200 مليون دينار .. والعائد يرتفع لـ 1,5٪

مصطفى صالح

أصدر البنك الكويتي سندات وتورق مقابل بقيمة 200 مليون دينار لأجل 3 أشهر لضبط السيولة في القطاع بالسوق.

بلغ العائد على السندات 1,5٪ بزيادة 0,25 نقطة مئوية عن آخر الإصدارات لنفس الفترة التي كان العائد عليها 1,25٪

ويتزامن وصول العائد على سندات الاشهر الثلاثة مع رفع البنك المركزي الكويتي سعر الخصم على الدينار بـ 0,25٪، تزامنا مع رفع الاحتياطي الفيدرالي الفائدة الأميركية بنفس النسبة.

كان بنك الكويت المركزي قد اصدر سندات وأوراق تورق للسيولة 9 مرات بقيمة إجمالية وصلت الى 1,825 مليار دينار اغلبها لمدة 3 اشهر بقيمة 1,165 مليار دينار بعدد 6 إصدارات مقابل 3 إصدارات لمدة 6 اشهر بقيمة إجمالية وصلت الى 660 مليون دينار.

قيمته 1,5 مليار دولار
«موديز» تمنح إصدار «الأهلي» باليورو وتصنيف A2 (P)

محمود عيسى

منحت وكالة موديز للتصنيف الائتماني الاصدار الخاص بالبنك الاهلي الكويتي باليورو متوسط الأجل والبالغة قيمته 1,5 مليار دولار تصنيفا مؤقتا عاليا غير مضمون بالعملات الأجنبية من فئة A2 (P)، على نحو ينسجم وتصنيفات ودائع البنك على المدى الطويل من فئة A2.

وقالت الوكالة إن الأوراق المالية التي ستصدر بموجب هذا البرنامج ستمثل التزاما مباشرا غير مضمون من الدرجة الأولى على البنك الاهلي الكويتي، على نحو يجعل الدين غير مضمون ولكنه التزام ذو أولوية على البنك، وسيتم تصنيفه على الاقل بنفس التزامات البنك الأهلي الاخرى الممتازة وغير المضمونة القائمة حاليا أو التي ستنشأ في المستقبل على البنك في كافة الأوقات. وبموجب هذا البرنامج فان البنك قد يصدر سندات تصل في حدها الأقصى 1,5 مليار دولار.

وقالت الوكالة ان هذا التصنيف قائم على أساس التصنيف الائتماني الأساسي للبنك من فئة baa3 بالاضافة الى رفع تصنيف الدعم بواقع 4 نقاط نظرا للاحتمالية العالية للحصول على الدعم الحكومي، ويعكس ذلك قوة قاعدة رأسمال البنك، حيث إن نسبة حقوق الملكية العادية الملموسة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر تبلغ 16,3٪ كما في نهاية عام 2016، وهو أعلى من المتوسط لدى البنوك الكويتية المصنفة والبالغة نسبتها 14,4٪، فضلا عن مخصصات كبيرة لمواجهة خسائر القروض المتعثرة بتغطية تصل الى 278٪، وقاعدة تمويل قوية ومصدات مالية عالية.

ولكن الوكالة قالت ان احتمالات تجدد تراجع أسعار النفط ستؤثر سلبا على الثقة بنشاطات البنك وقيمة الاصول في الكويت، بالإضافة الى التركزات العالية، ما يخلق مخاطر ائتمانية متزايدة، ويبقى وضع أرباح البنك قبل وضع المخصصات مرنا على نطاق واسع ولكن ارتفاع تكاليف المخصصات يؤدي إلى الربحية المعتدلة في صافي الربح.

60٪ من دعم يناير للمواد الإنشائية و35٪ للمواد التموينية

انخفض اجمالي الدعم المقدم خلال شهر ديسمبر 2016 ليبلغ نحو 14 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع 18 مليونا صرفت خلال ديسمبر 2015 وبنسبة تراجع 24٪ على أساس شهري.

وبحسب نشرة شهر يناير الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة، فقد استحوذت المواد الإنشائية على النسبة الأكبر من الدعم المنصرف بـ 8,6 ملايين دينار وبنسبه 61٪، فيما كان نصيب المواد الأساسية التي تصرف عن طريق البطاقة التموينية 4,8 ملايين دينار وبنسبة 35٪ من إجمالي الدعم.

وبلغت قيمة دعم الإسمنت حوالي 696 ألف دينار وقد استفاد من هذا الدعم 419 مواطنا، ودعم الطابوق الجيري بنحو 8 آلاف دينار واستفاد منه 47 مواطنا، بينما بلغ دعم الحديد نحو 3 ملايين دينار في صورة 12 ألف طن حديد مستفيدا منه 302 مواطن. فيما بلغ دعم الخرسانة نحو 3 ملايين دينار مستفيدا منها 298 مواطنا.

البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع.

الإعلان الثاني

دعوة لحضور الاجتماع الثاني والخمسين للجمعية العامة العادية والاجتماع الحادي والثلاثين للجمعية العامة غير العادية

حضرة المساهم الكريم،

يتشرف مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد ش.م.ك. بدعوتكم لحضور الاجتماع الثاني والخمسين للجمعية العامة العادية في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق 30 مارس 2017 وكذلك الاجتماع الحادي والثلاثين للجمعية العامة غير العادية عقب انتهاء اجتماع الجمعية العامة العادية مباشرة والمقرر عقدهما بالدور الميزانين في المقر الرئيسي للبنك وذلك للنظر في جدولي الأعمال التاليين

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

1) سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه
2) سماع تقرير مراقبي حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.
3) سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.
4) سماع تقرير مجلس الإدارة عن الجزاءات الموقعة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
5) المصادقة على واعتماد بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016 وبيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
6) الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016. وذلك على النحو التالي:

أ- أرباح نقدية بنسبة 12% من القيمة الاسمية للسهم الواحد (أي بواقع اثنا عشر فلساً لكل سهم)، وذلك للسادة المساهمين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية.

ب- أسهم منحة مجانية، بإصدار 138,589,481 سهماً (فقط مائة وثمانية وثلاثون مليوناً وخمسمائة وتسعة وثمانون ألفاً وأربعمائة وواحد وثمانون سهماً جديداً) بنسبة 8% من رأس المال المصدر والمدفوع. توزع بواقع ثمانية أسهم عن كل مائة سهم. وذلك على النحو الذي يصدر به قرار الجمعية العامة غير العادية. مع تغطية قيمة هذه الزيادة من صافي الأرباح المحققة عن عام 2016. وتفويض مجلس الإدارة في التصرف ببيع كسور الأسهم الناتجة عنها والتبرع بحصيلة بيعها في أوجه الخير.

وذلك بناء على موافقة بنك الكويت المركزي على البيانات المالية وعلى توزيع هذه النسبة من الأرباح بموجب كتابهم الصادر بتاريخ 9 فبراير 2017.

7) الموافقة على تدعيم الاحتياطي الإجباري من أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بمبلغ وقدره 4,237,035/348 د.ك. ليصبح بمبلغ إجمالي وقدره 74,199,498/723 د.ك. وذلك عملاً بحكم المادة (222) من قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 والمادة (47) من النظام الأساسي للبنك. مع ثبات الاحتياطي الخاص بعلاوة الإصدار بمبلغ 12,882,507/408 د.ك. والاحتياطيات الأخرى والاحتفاظ بالأرباح المتبقية تدعيماً للمركز المالي للبنك.
8) مناقشة وإقرار مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (واللجان المنبثقة منه) مجتمعين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بقيمة إجمالية حدها الأقصى -/150,000 د.ك. وفقاً لمدة العضوية ومعدلات الحضور.
9) الموافقة على الترخيص للبنك بمنح عمليات تمويل والتعامل مع أعضاء مجلس الإدارة والأطراف الأخرى ذات الصلة خلال السنة المالية 2017. وذلك وفقاً للسياسات والنظم المعمول بها في البنك وفي إطار التشريعات والتعليمات الرقابية ذات الصلة.
10) الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في شراء و/أو بيع و/أو التصرف فيما لا يتجاوز 10% (عشرة في المائة) من أسهم البنك. وفقاً للضوابط والشروط التي ينص عليها القانون وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية في هذا الخصوص. وعلى أن يستمر هذا التفويض ساريا لمدة ثمانية عشر شهراً اعتباراً من تاريخ صدوره.
11) الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بإصدار صكوك و/أو أية أدوات تمويلية. على أساس تفضيلي أو ثانوي أو أخرى تحقق عناصر الإدراج في رأس المال الإضافي وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي. على أن تكون تلك الصكوك أو الأدوات الأخرى. غير قابلة للتحول إلى أسهم. وبحيث يكون ذلك من خلال إصدار واحد أو عدة إصدارات. مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد التوقيت والقيمة والعملة والعائد وتاريخ الاستحقاق وأية شروط أخرى خاصة بهذه الإصدارات ولمجلس الإدارة أن يستعين بمن يراه مناسباً من الاستشاريين الماليين أو القانونيين أو غيرهم في تنفيذ ما تقدم. مع مراعاة أن تكون كافة الأدوات المشار إليها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وبعد أخذ موافقة الجهات المختصة.
12) إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وابراء ذمتهم في كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
13) تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2017 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهما وصرفها لهما.
14) تعيين أو إعادة تعيين أصحاب الفضيلة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2017 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهم وصرفها لهم.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية

البنود المطروحة على جدول الأعمال:

أولاً: الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع من مبلغ وقدره 173,236,852/200 د.ك. (فقط مائة وثلاثة وسبعون مليوناً ومائتان وستة وثلاثون ألفاً وثمانمائة واثنان وخمسون ديناراً كويتياً ومائتا فلس) الى مبلغ وقدره 187,095,800/300 د.ك. (فقط مائة وسبعة وثمانون مليوناً وخمسة وتسعون ألفاً وثمانمائة ديناراً كويتياً وثلاثمائة فلس). وتمثل الزيادة مبلغاً وقدره 13,858,948/100 د.ك. (فقط ثلاثة عشر مليوناً وثمانمائة وثمانية وخمسون ألفاً وتسعمائة وثمانية وأربعون ديناراً كويتياً ومائة فلس) ما نسبته 8% (ثمانية في المائة) من رأس المال المصدر والمدفوع وذلك عن طريق إصدار 138,589,481 سهماً (فقط مائة وثمانية وثلاثون مليوناً وخمسمائة وتسعة وثمانون ألفاً وأربعمائة واحد وثمانون سهماً جديداً) بقيمة اسمية قدرها مائة فلس للسهم الواحد. توزع كأسهم منحة مجانية على المساهمين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ يوم العمل السابق ليوم تعديل سعر السهم. كل بنسبة ما يملكه (بواقع ثمانية أسهم عن كل مائة سهم) مع تغطية قيمة هذه الزيادة من صافي الأرباح المحققة عن عام 2016. وتفويض مجلس الإدارة في التصرف ببيع كسور الأسهم الناتجة عنها والتبرع بحصيلة بيعها في أوجه الخير.

ثانياً: الموافقة تبعاً لذلك على تعديل نص المادة السادسة من عقد تأسيس البنك والمادة السابعة من النظام الأساسي للبنك ليكون النص على النحو التالي:

نص المادة قبل التعديل	نص المادة بعد التعديل
"حدد رأسمال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ وقدره 173,236,852/200 د.ك. (فقط مائة وثلاثة وسبعون مليوناً ومائتان وستة وثلاثون ألفاً وثمانمائة واثنان وخمسون ديناراً كويتياً ومائتا فلس) مقسمة إلى 1,732,368,522 سهماً (فقط مليار وسبعمائة واثنان وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وثمانية وستون ألفاً وخمسمائة واثنان وعشرون سهماً) بقيمة اسمية قدرها 100 فلس كويتي للسهم الواحد."	"حدد رأسمال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ وقدره 187,095,800/300 د.ك. (فقط مائة وسبعة وثمانون مليوناً وخمسة وتسعون ألفاً وثمانمائة ديناراً كويتياً وثلاثمائة فلس) مقسمة إلى 1,870,958,003 سهماً (فقط مليار وثمانمائة وسبعون مليوناً وتسعمائة وثمانية وخمسون ألفاً وثلاثة أسهم) بقيمة اسمية قدرها 100 فلس كويتي للسهم الواحد." "كما حدد رأسمال الشركة المصرح به بمبلغ وقدره -/250,000,000 د.ك. (فقط مائتان وخمسون مليون دينار كويتي)، ويجوز بقرار من مجلس إدارة البنك زيادة رأس المال المصدر في أي وقت كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك في حدود رأس المال المصرح به المذكور وذلك بإصدارات نقدية أو مجانية وتحديد كافة الشروط الخاصة بهذه الإصدارات بما فيها مقدار زيادة رأس المال المصدر وقيمة السهم وعلاوة الإصدار وتوقيته. ويجوز لمجلس الإدارة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإنفاذ قرارات زيادة رأس المال المصدر التي يتخذها بموجب هذا التفويض وفي إطار القوانين واللوائح المنظمة لذلك."

في حال عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة الاجتماع، سوف توجه الدعوة الى اجتماع ثان يكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر.

ويرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - ومقرها: شارع الخليج العربي - برج أحمد - الطابق الخامس (هاتف رقم 22464579) وذلك ابتداء من يوم الاحد الموافق 2017/3/19 لاستلام بطاقات الدعوة متضمنة جدولي أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية

والله ولي التوفيق ...
مجلس الإدارة

البنك الأهلي المتحد
ahli united bank

شريعة وحسن معاملة
1812 000 - ahliunited.com